القرى الدرزية قبل دخول الجيش اليها بعدة اسابيع؛ اذ ان قلة من السكان قامت بالسيطرة على الاكثرية، بواسطة الوعيد، وفرض العقوبات القاسية على كل من يتسلم هوية اسرائيلية، مثل المقاطعة الدينية وغيرها» (**هآرتس، دافار، يديعوت احرونوت**، ١٨/٤/١٩٨٢). وحاول الجيش في بيانه هذا، التنصل من الاتهامات التي وجهتها له «لجنة حقوق المواطن»، متهما السكان بارتكاب العديد من الاعمال التخريبية، وبانها استغلت هذه الاتهامات «كمأساة انسانية» رهيبة بهدف تلطيخ وتشويه سمعة الجيش. وكان «الاجدر باللجنة ان تجري التحقيقات الضرورية، وان تشير الى الهجمات البربرية التي قام بها السكان ضد الجيش، سواء بالعصي او الحجارة» (**المصدر نفسه**).

الا ان هذه الاقوال لم تثن كوهين عن المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق للبحث في الممارسات التي نفذها الجيش ضد سكان الهضبة، وشاركه في مطالبته هذه «حركة السلام الان» و«الجبهة الديموقراطية»، وذلك على ضوء ما ورد من اتهامات ضد الجيش، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته «لجنة حقوق المواطن» (**هآرتس**، ١٩/٤/١٩٨٢). ولكن بيغن رفض تشكيل لجنة عامة، واكتفى بتكليف وزير الدفاع ورئيس الاركان العامة باجراء تحقيق لدراسة مجمل الاتهامات التي صدرت ضد الجيش، ولكن المستشار القانوني، اسحق زامير، اقترح عدم الاكتفاء بتحقيقات الشرطة، بل بتشكيل لجنة تحقيق داخلية. ويرى زامير ان هناك وزنا اكبر لاستنتاجات لجنة تتعمق في دراسة الموضوع. ولكن اقتراحه هذا قوبل بالرفض، ايضا، من قبل رئيس الحكومة ووزير الدفاع، بحجة انه «لا مجال في الوقت الحاضر لاتخاذ اجراءات اضافية اكثر من التي اتخذت حتى الان» (ر. إ. إ.، العدد ٢٦٢٢، ٣ و٤/٥/١٩٨٢، ص ١٣).

ولم تكن «لجنة حقوق المواطن» الجهة الوحيدة التي اثارت الرأي العام ضد اجراءات اسرائيل، فقد قامت ايضا عدة جهات حزبية شعبية بالتنديد بتلك الاجراءات، وابرز تلك الجهات، «الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة»، وبعض اعضاء الكنيست، من الذين استطاعوا الوصول الى القرى الدرزية المحاصرة والاطلاع على اوضاع سكانها. فقد بعث نواب الجبهة، ببرقية عاجلة الى رئيس الحكومة، مطالبين فيها باطلاق سراح المعتقلين من ابناء الجولان، والكف عن عمليات التنكيل والقمع ضد الاهالي (**الاتحاد**، ١٦/٢/١٩٨٢). وعقد اعضاء الجبهة، كذلك، مؤتمرا صحافياً، تحدثوا فيه عن الاضراب في الجولان، والممارسات الاسرائيلية هنالك، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد من سكان الهضبة، من بينهم سليمان فخر الدين، من سكان مجدل شمس، الذي استعرض الاحداث التي جرت في تلك المنطقة منذ اكثر من عام. وذكر ان السلطات الاسرائيلية، اتخذت قرارا في الماضي باعطاء الهوية الاسرائيلية لمن يطلبها من السكان، وبان الدوائر الحكومية في الجولان امتنعت بعد ذلك عن تصريف امور السكان الذين لا يحملون الهوية الاسرائيلية. ومثال على ذلك ان وزير الداخلية اشترط الحصول على الهوية مقابل تسجيل المواليد الجدد. كذلك بعث مكتب الترخيص الى اصحاب السيارات في الجولان اشعارا يطلب منهم تبديل ارقام سياراتهم، من الارقام الخاصة الى الارقام الاسرائيلية (**الفجر**، ١٩/٢/١٩٨٢).

اضافة الى ذلك، فقد قام النائب امنون روبنشتاين (شينوي) بتقديم ادعاءين اساسيين للمستشار القانوني للحكومة، البروفيسور اسحق زامير، يتعلق الاول منهما بقانون استخدام الاجراءات في حالة الطوارىء؛ حيث لا يسمح باستخدامها الا لاهداف امنية، طالبا البحث في ما اذا كان استخدام هذه الاجراءات ضد الدروز ينبع من اعتبارات امنية فقط، ام ان هناك اعتبارات اخرى. اما الادعاء الثاني، فينصب على المجال التقني، ففي اطار التدابير المتخذة ضد اهالي الجولان، امر القادة العسكريون بقطع خطوط الهاتف والكهرباء في القرى الدرزية الاربع، الامر الذي لا مبرر له حسب قوله (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٩٠، ١٢ و١٣/٣/١٩٨٢، ص ١٥ و١٦).

وشارك اعضاء كنيست من المعراخ، في حملة انتقاد الممارسات القمعية ضد سكان الجولان، وابرزهم يوسي سريد، البروفيسور شيفح فايس، شولاميت آلوني، فقد قام هؤلاء بزيارة الهضبة، واطلعوا عن كثب على اوضاع سكانها، وبعد ذلك، صرح فايس بان «اهالي الجولان